



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني  
Economic & Social Council of Jordan



# المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

**مقدمة**



نضع بين يدي القارئ تقرير حالة البلاد لعام 2020، الذي أعدّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكمالاً للتقريرين السنويين اللذين أصدرهما على مدار العامين السابقين المتتاليين 2018 و2019.

ويظهر هذا التقرير في ظل ظروف وتحديات صعبة؛ تمثلت بجائحة (كورونا) المفاجئة التي داهمت العالم عامة، والأردن خاصة، دونما سابق إنذار، لتزيد التحديات تعقيدا، إذ إنّ الأردنّ كان يعيش أوضاعا اقتصادية صعبة قبل الجائحة، مما زاد الأمر صعوبة في ظلّ الجائحة؛ والتي ما زالت مستمرة وتشكل خطرا على العالم حتى اللحظة، فتعمّقت الأزمة وازدادت التحديات في ظلّ ما نتج عن الجائحة من توقّف للقطاعات عن العمل، وتسريح عدد من العمال من وظائفهم وتعطّل أعداد كبيرة انعكست على نسبة البطالة، وزادت حدّة التوترات الاجتماعية، وعاش قطاع التعليم أزمة لم تمر عليه من ذي قبل، رغم المحاولات المستمرة في التصدي لتأثير الجائحة على قطاع التعليم، إلا أنّ هذا التصدي لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، عدا الكارثة التي أمت بالقطاع الصحي الأهم والأول في مواجهة هذه الجائحة، والذي أجهده الوضع الوبائي الناتج عن الجائحة.

إنّ الهدف من هذا العمل البحثي هو استكمال الفعل الرقابي في متابعة أعمال الجهات الحكومية من خلال تحديد الآثار المترتبة على جائحة كورونا وطرق الاستجابة لها في مختلف القطاعات، وحثّ تلك الجهات على المزيد من الشفافية والاستمرار في إطار المساءلة والحثّ على الشفافية في متابعة العمل المؤسسي للقطاعات والمجالات المختلفة وبشكل يساهم في تعزيز عمل القطاعات والتغلب على التحديات الرئيسية.

وأتبعت في إعداد المراجعات في هذا التقرير المنهجية نفسها المتبعة في التقريرين السابقين للعامين 2018 و2019، ابتداء من اختيار فرق البحث من ذوي الاختصاص لكل قطاع أو مجال، مروراً بتحكيم المراجعات الأولية من خبراء، وصولاً إلى عرض مسودات المراجعات ضمن جلسات عصف ذهني عبر تقنية البرنامج المرئي (zoom) نظرا للظرف

الراهن؛ للاستماع إلى أصحاب المصالح والاختصاص من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للاستفادة من معارفهم وتجاربهم وتضمين توصياتهم وملاحظاتهم في المراجعات لتصبح بصيغتها شبه النهائية. وقد اعتمد التقرير المعلومات والبيانات الواردة عن عام 2020 وكان تاريخ 2020/12/31 التاريخ النهائي لإضافة أي معلومات داخل التقرير.

وقد قُسم التقرير إلى ثمانية محاور رئيسية يتضمّن كلّ منها مجموعة من المراجعات، تبدأ فيه كل مراجعة بملخص تنفيذي، وتحديد الآثار المترتبة على جائحة كورونا، ومراجعة استراتيجيات كل قطاع في مجال أولوياتها، ومتابعة إمكانية تنفيذها في ظل ظروف الجائحة، وتحليل موازنات الجهات والوزارات ودراسة مدى ربطها بالاستراتيجيات ومراجعة أي تغيير سيطرأ عليها، ومراجعة التوصيات في تقرير حالة البلاد 2018 و2019، إلى أن تنتهي المراجعة بمجموعة من التوصيات التي تخدم المرحلتين الحالية والمستقبلية.

خرج التقرير بمجموعة من التوصيات التي نتمنى على الجهات المختصة الاطلاع عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقها، مع علمنا الأكيد بشحّ الإمكانيات المتاحة حالياً والجائحة الأليمة التي ألمت بنا، وقد كان أبرز التوصيات على المستوى الشمولي؛ تعديل بعض التشريعات الناظمة بما يخدم عملية التنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق أهداف خطط التنمية، والتشبيك بين الوزارات والمؤسسات المختلفة لتحقيق وحدة الهدف الذي يخدم الجهات على اختلاف تصنيفاتها، وتوفير الدعم المالي للجامعات الأردنية ومراكز البحث العلمي المختبرات لإنشاء تحالف لتطوير سريع لاختبار محددة لـ (COVID-19) وغيره من المستجدات، وتطوير لقاحات ومطاعيم جديدة.

إن النتيجة التي خلصنا إليها من تقرير حالة البلاد 2020، أن هذه الجائحة المفاجئة كان بمثابة جرس إنذار لكل القطاعات بدون استثناء، من أجل إعداد خطة طوارئ تُبنى على أهداف واضحة وإجراءات سليمة، بحيث يصبح التحدي والمواجهة لأي طارئ ضرورة من ضرورات الإنجاز وعدم تعثر سير العمل.

ختاماً، إن تقرير حالة البلاد 2020، والذي جاء جلّ عمله في ظروف عصية غير مسبوقة، يحتمّ علينا أن نعيد حساباتنا، بغية البناء على الإنجاز واستمرار عملية التنمية، وتضييق الفجوة الاجتماعية الحاصلة بين فئات الشعب الأردني، والفقر والبطالة

والواسطة والمحسوبية وغياب الرقابة والمساءلة أصبحت عوامل مضادة للتطوير والإبداع والاستثمار؛ خاصة مع تلك الحملات الواسعة للمطالبة بالحقوق عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وتقديم التظلمات بين الفينة والأخرى، في بلد احتفل بمئويته الأولى قبل بضعة أيام.

وللأمانة العلمية والعملية؛ ما كان لهذا الجهد البحثي الرقابي الكبير أن يظهر إلى حيز الوجود دون تضافر الجهود وتعاونها من قبل الوزارات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والباحثين وفريق العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل إنجاح هذا العمل المهم جدا في تاريخ الوطن في ظل جائحة كارثية على مستوى العالم ككل.

الرئيس التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

د. محمد أحمد الحلايقة

